

## إهانة وانتقاد الموظفين الحكوميين: خطوة أخرى في تغيير منظور الولايات المتحدة بشأن تسجيل العلامات التجارية

### افتتاحية المقال

على مدار العقد الماضي، وُجد أنّ عددًا من القيود المفروضة على مدى انتشار العلامات التجارية هي قيودًا غير دستورية على حق حرية التعبير. ومن الناحية التقليدية، أعطت الولايات المتحدة الأولوية لحقوق حرية التعبير بموجب التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة على أي قيود مفروضة على قابلية تسجيل العلامات الفاضحة أو المسيئة أو المهينة، ولكن هل تجاوزت محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الفيدرالية الحدّ هذه المرة؟ يعتقد البعض ذلك، لكن البعض الآخر لا.

### المقال

على مدار العقد الماضي، وُجد أنّ عددًا من القيود المفروضة على مدى انتشار العلامات التجارية هي قيودًا غير دستورية على حق حرية التعبير. ويدور نقاش جوهري حول مدى معقولية هذه الحدود وطابعها العملي. ومن الناحية التقليدية، أعطت الولايات المتحدة الأولوية لحقوق حرية التعبير الأساسية بموجب التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة على أي قيود مفروضة على قابلية تسجيل العلامات الفاضحة أو المسيئة أو المهينة. وفيما يتعلق بالقرار الأخير الصادر عن محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الفيدرالية (يشار إليها فيما يلي بـ"CAFC")، يشعر بعض الأشخاص أن المحكمة لم تكن صائبة في إعطاء الأولوية لحقوق حرية التعبير في سياق مختلف قليلًا، أي انتقاد المسؤولين الحكوميين.

ويتعلق قرار إستر<sup>1</sup> بطلب لتسجيل علامة "TRUMP TOO SMALL" لاستخدامها في السلع القابلة للارتداء مثل الملابس. وقد رفض فاحص العلامات التجارية في البداية تسجيل العلامة، بحجة أن تسجيل علامة تتكون من اسم شخص معين (في هذه الحالة، الرئيس السابق للولايات المتحدة) دون موافقته غير جائز بموجب البند 2 (ج) من قانون لانهام. ويحظر نص قانون لانهام المتضمن في هذه الحالة، البند 2 (ج)، تسجيل العلامة التجارية التي "تتكون من أو تشتمل على اسم أو صورة أو توقيع يحدد شخصًا معينًا على قيد الحياة إلا بموافقة الخطية، أو اسم أو توقيع أو صورة رئيس متوفي للولايات المتحدة خلال حياة أرملته، إن وجدت، إلا بموافقة خطية من الأرملة"<sup>2</sup>.

وقد جادل إستر بأن رفض التسجيل ينتهك حقه بموجب في التعديل الأول لحق حرية التعبير، وأكد كذلك أن العلامة تعني تعليقًا سياسيًا يشير إلى مناظرة رئاسية من عام 2016، وليس ملاحظة مهينة بشأن الشخص المذكور. وقد تختلف الآراء المنطقية حول صحة هذه الحجة. وعلى الرغم من موقف إستر، فقد أصر فاحص العلامات التجارية على الرفض ورفض تسجيل العلامة، وأكد على وجه التحديد أن رفض حقوق التسجيل ليس قيدًا على حرية التعبير. وأكد مجلس محاكمات وطعون العلامات التجارية التابع لمكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية بالولايات المتحدة (المشار إليه فيما يلي بـ"TTAB") على رفض الفاحص تسجيل العلامة.

وعند الاستئناف، نقضت CAFC قرار TTAB. وبشكل قطعي، وجدت محكمة الاستئناف أن تقييد البند 2 (ج) من قانون لانهام غير دستوري كما هو مطبق على طلب إستر، لا سيما عندما تشكل العلامة انتقادًا لموظف عمومي. ويتبع قرار CAFC في دعوى إستر ويستند إلى قضيتين حديثتين للمحكمة العليا الأمريكية موجّهتين أيضًا إلى البند 2 من قانون لانهام. وفي قضية ماتال ضد تام، 137 S. Ct. 1744 582 (U.S. 2017)، ألغت المحكمة حكم "الإهانة" الوارد في البند 2 (أ) بالكامل باعتباره انتهاكًا للتعديل الأول. و ثم، في قضية إيانكو ضد برونيقي، 139 S. Ct. 588 (U.S. 2022).

1 26 F.4th 1328 (Fed. Cir. 2022).

2 15 U.S.C. § 1052(c).

2294 (2019)، اعتبرت المحكمة أيضًا أن البند "غير الأخلاقي و الفاضح" في البند 2 (أ) غير دستوري في مجمله. واستند قراري المحكمة العليا إلى "الافتراض الأساسي لقانون حرية التعبير" - وهو أنه "لا يجوز للحكومة التمييز ضد التعبير على أساس الأفكار أو الآراء التي تنقلها" وخلصت إلى أن "وجهة نظر التمييز محكوم عليها بالفشل" كلا الحكمين من البند 2 (ج) من قانون لانهام.

وفي القرار الصادر بشأن طلب إستر، أوضحت CAFC أن الغرض الرئيسي من التعديل الأول هو "حماية المناقشة الحرة للشؤون الحكومية" التي تعد هذه العلامة مثالاً عليها، ولا يهم ما إذا كانت حرية التعبير تُباع على قمصان نصف كم أو لا. كما ذكرت المحكمة:

لا يمكن الاستمرار في رفض مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية لتسجيل علامة إستر لأن الحكومة ليس لديها مصلحة خاصة أو عامة في تقييد التعبير الذي ينتقد المسؤولين الحكوميين أو الشخصيات العامة في سياق العلامات التجارية - على الأقل في ظل غياب الخبث الفعلي، و هو ما لا يُزعم هنا.

وتوقفت محكمة CAFC عن إبطال البند 2 (ج) بالكامل لأن إستر أثار طعنًا دستوريًا لتطبيق القانون على طلبه فقط، وليس طعنًا مباشرًا في الحكم بالكامل، بغض النظر عن السياق. ونتيجة لذلك، اقتصرت المحكمة قرارها تحديدًا على ضرورة قيام مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي بتطبيق الحكم على طلب إستر. ومع ذلك، لاحظت محكمة CAFC مشكلة "واسعة النطاق" محتملة مع البند 2 (ج)، والتي يمكن أن تكون أساسًا للإبطال بالكامل. ويعترف مبدأ التعديل الأول الواسع النطاق بأنه يمكن إبطال القانون باعتباره مسهبًا بشكل غير مسموح به عندما يكون عددًا كبيرًا من طلباته غير دستوري، ويُحكم عليه فيما يتعلق بالاكتمال الشرعي الواضح للقانون. كما أوضحت المحكمة، لا يترك القانون لمكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي أي سلطة تقديرية لاستثناء العلامات التجارية التي تنطوي على شخصيات عامة تقدم محاكاة ساخرة أو انتقادات أو تعليقات على مسائل ذات أهمية عامة أو تحول في أي اهتمامات أخرى بموجب التعديل الأول. ويمنح بشكل فعال جميع الشخصيات العامة سلطة تقييد العلامات التجارية التي تشكل تعبيراً عن التعديل الأول قبل حدوثها. ومع ذلك، احتفظت محكمة CAFC على وجه التحديد بالقرار بشأن المشكلة الدستورية واسعة النطاق المحتملة لقضية مستقبلية تعرض هذه القضية بشكل سليم.

وفي غالبية السلطات القضائية حول العالم، لا يمكن تسجيل مثل هذه العلامة، بسبب أن العلامات المخلة بالنظام العام أو الأخلاق لا تكون قابلة للتسجيل. وفي المقابل، تعطي الولايات المتحدة دائمًا الأولوية للحقوق الأساسية مثل حرية التعبير وحرية العقيدة على أي انتقاد لشخص أو مكان. ويبدو أن أحكام قانون لانهام ذات الصلة المتضمنة في طلبات تام "Tam" وبرونيتي "Brunetti" وإلستر Elster تتعارض مع هذه الأولويات. وبقد شاركت منظمة AIPPI، وهي جمعية دولية لمحامي الملكية الفكرية، مؤخرًا في مناقشات تنسيق حول هذا الموضوع. وعلى وجه التحديد، كان محور القرار المقترح هو السؤال الأساسي حول ما إذا كان ينبغي السماح أو رفض تسجيل العلامات التجارية التي تكون ضد النظام العام أو الأخلاق. وفي مؤتمر AIPPI العالمي في عام 2021، واجهت مجموعة الوفد الأمريكي "معركة شاقة" لإقناع المجموعات الوطنية الأخرى بإعطاء الأولوية للحقوق الأساسية على القمع الحكومي للتعبير في شكل رفض الاعتراف بحقوق العلامات التجارية في بعض العلامات. وفي النهاية، لم يترك قرار AIPPI للتنسيق أي مجال للنظر فيما ستصفه الولايات المتحدة على أنه حقوق دستورية للتعديل الأول، وبدلاً من ذلك كان واضحًا جدًا ضد قابلية تسجيل العلامات التجارية التي تكون ضد النظام العام أو الأخلاق<sup>3</sup>.

<sup>3</sup> لقد شارك المؤلف في إجراءات AIPPI كونه عضو في لجنة الدراسات المعنية في المجموعة الوطنية الأمريكية: ولمزيد من المعلومات بشأن AIPPI والقرار لدى مناقشة هذا الموضوع، برجاء زيارة الرابط:

<https://aippi.soutron.net/Portal/Default/en-GB/RecordView/Index/4155>.

وفي 27 يناير 2023، قدمت حكومة الولايات المتحدة التماسًا لطلب تحويل الدعوى إلى المحكمة العليا لمراجعة قرار محكمة CAFC. وفي التماسها، ميزت الولايات المتحدة بين طلبات Brunetti و Tam كقضايا وجهة نظر عن طلب Elster، ويمكن القول أنها لا تنطوي على تمييز في وجهة النظر. وهنا، مرة أخرى، قد تختلف الآراء المنطقية حول دقة أو صحة هذا التمييز المزعوم. ومن المقرر الرد في 27 فبراير 2023. ويبقى أن نرى ما إذا كانت المحكمة العليا ستراجع القضية، وإذا كان الأمر كذلك، كيف ستقرر أو ستبت في الأسئلة المطروحة.